الرقابة البرلمانية على المشروعات العامة في اسرائيل

السيد عليوه

تخضع ادارة المشروعات لنوع او آخر من انواع الرقابة . ففي النظام الراسمالي يهتم المساهمون بحصولهم على أقصى قدر من الربح على استثماراتهم ، وقد تفرض الدولة نوعا من الرقابة على هذه المشروعات الخاصة لحماية المساهمين وتأمين الصالح العام . أما المشروعات العامة فتفرض عليها الرقابة لأسباب اقتصادية او اجتماعية او سياسية وذلك باعتبارها خلايا اقتصادية وأداة من ادوات التخطيط الاقتصادي تعمل على تحقيق برامج العمالة او خطط الاستثمار وغيرها من أساليب ادارة التنمية . غير انه مهما اختلفت أهداف الرقابة وتنوعت فانها تنحصر في هدفين رئيسيين : الاول التحقق من ان الاتفاق تم وفقا لما هو مقدر له والثاني أن الموارد قد استخدمت افضل استخدام . وليس هناك من خلاف حول تلك الاهداف التي تسعى اليها الرقابة على نوع الاجهزة التي تباشرها .

ورغم انه يتعذر كثيرا أن نميز الفروق الدقيقة بين كل من الاشراف ، الرقابة ، والمتابعة ، لأنها عمليات متكاملة ومتداخلة ، فاننا نستطيع القول بان المتابعة تتداخل بصورة قوية مع الاشراف لما تتضمنه من معنى التنسيق والتوجيه ، ولانها غالبا ما تفيد معنى قريبا من معنى الاشراف وهو ضمان تنفيذ الخطة او السياسة خلال السنة المالية ودون انتظار للنتائج في نهايتها . في حين ان الرقابة غالبا ما تكون عملية لاحقة على الاداء .

وهذه الاخيرة هي ما يطبق غالبا في اسرائيل ، فالاداريون هناك لا يتصرفون على هواهم وانما تطل من فوق اكتافهم — على حد قول كايدين — مجموعة من « كلاب الحراسة العامة » ، لعل من اهمها الكنيست ومكتب مراقب الدولة ورجاله الذين يقومون بالتفتيش على اساس معايير المشروعية والنظامية والتكامل المعنوي والكفاية والاقتصاد (١) .

ونظرا لاهمية تجربة الرقابة البرلمانية على المشروعات العامة في اسرائيل ، سواء في مجال الدراسات المقارنة أو في مجال الدروس المستفادة لادارة الصراع (العربي — الاسرائيلي) الشامل ، سوف نبحثها في ثلاث نقاط . تعالج الاولى دور الكنيست في الرقابة على المشروعات الحكومية الاقتصادية ، والثانية دور مراقب الدولة في هذا المجال ، وتتناول الثالثة مشاكل الرقابة البرلمانية .

دور الكنيست في الرقابة

في الاصل تباشر السلطة التشريعية ، في اي بلد ، رقابتها على المشروعات العامة